

## مجلس التعاون الخليجي يرحب بالاتفاق الذي جاء ثمرة لاجتماع الرياض

# البشير يطلع خادم الحرمين على توقيع الخرطوم اتفاقا مشتركا مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي حول دارفور

الرياض-الخرطوم:»  
الشرق الأوسط،

تلقى خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز مساء أول من أمس اتصالاً هاتفياً من الرئيس السوداني عمر البشير، والذي أبلغ خادم الحرمين الشريفين أن الحكومة السودانية وقعت اتفاقاً مشتركاً مع كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يحدد واجبات ودور القوات الأفريقية وقوات الأمم المتحدة في إقليم دارفور.

وكما هو معروف فإن هذا الاتفاق هو ثمرة من ثمار اجتماع الرياض الذي عقد على هامش القمة العربية التي عقدت أواخر الشهر الماضي في الرياض، برعاية خادم الحرمين الشريفين وضم الرئيس السوداني والأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام لجامعة

الدول العربية وناقش الوضع في الإقليم من جهته أعرب خادم الحرمين الشريفين عن شكره للرئيس البشير وعن ارتياحه وثقته بأنه يتوقع من الله فإن ما تم توقيعه سيديم استقرار السودان ووحدة

الأمم والسلام في المنطقة». ويعتبر المراقبون في الخرطوم أن الاتفاق الذي تم الأسبوع الماضي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والحكومة السودانية في العاصمة الأنجوية أديس أبابا هو آخر نقطة «النقاء وتبادل» في أن واحد بين الحكومة السودانية والمجتمع الدولي حول قضية نشر القوات الدولية في إقليم دارفور، وهو القرار الذي صدر في 22 أغسطس (اب) العام الماضي من مجلس الأمن وحمل الرقم 1706.

وظل حلف القوات الدولية محل شد وجذب مستمر بين الحكومة والمجتمع الدولي غير أنه في يوم

الاثنين الماضي اتفقت الحكومة السودانية والمنظمة الأممية، على دخول المرحلة الثانية حين التنفيذ، وتتالف من أكثر من 3 آلاف من جنود وشرطة وعناصر أخرى تابعة للأمم المتحدة، بجانب دعم خدمات الإسناد الجوي واللوجستي، إلا أن السودان رفض اقتراحاً بأن تتضمن المرحلة نشر 6 مرصحات هجومية، وتعتبر المرحلة «الحزمة» الثانية جزءاً من اتفاق من ثلاث مراحل عرف بالحزم الثلاث جرى بين الخرطوم والأمم المتحدة في نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي، لتعزيم قوات حفظ السلام الأفريقية، المكونة من 17 ألف عنصر، والتي تفتقر إلى التجهيزات والتحول اللازمين. وتتضمن الخطة تكوين قوة أفريقية أممية مشتركة قوامها 17 ألف عنصر، بالإضافة إلى 3 آلاف فرد من الشرطة العسكرية.

وتتألف المرحلة الأولى من الخطة من تقديم الدعم الخفيف، وتشمل دعماً لوجستياً وخبراء عسكريين من الأمم المتحدة عددهم 80 وقد تم تنفيذ الحزمة نهاية العام الماضي، وتشمل «الدعم الثقيل» الحزمة الثانية «دعماً لوجستياً من الأمم المتحدة مثل المعدات والطرقات وخبراء أمميين يتراوح عددهم بين 150 إلى 3000» وهو ما تم فصله الاثنين الماضي في أديس أبابا.

بينما تحفظ الرئيس السوداني على المرحلة الثالثة والنهائية من الخطة، والتي تشمل نشر كل القوات المقترحة في الخطة يتراوح عددها بين 17000 إلى 20000 جندي بقيادة مشتركة، ويطرح البشير في المقابل قبول حكومته فقط نشر المزيد من قوات الاتحاد الأفريقي، وليس الأمم المتحدة، على أن توفر الأخيرة دعماً تقنياً ولوجستياً

للقوة الأفريقية، مبرراً رفضه بأن نشر قوات أجنبية يشكل انتهاكاً لسيادة السودان، كما يعتبرها بمثابة الاستعمار الجديد لبلاد. وتعتبر الحزم الثلاث بمثابة المخرج الذي تجاوزته الأطراف قرار مجلس الأمن الدولي 1706 المتخذة من قبل قوات أممية في دارفور. وبات الخلاف بين الحكومة السودانية المجتمع الدولي خاصة الدول الغربية في مجلس الأمن (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة) هو الحدث الأول في الساحة السودانية، حيث استمرت الحكومة في رفضها نشر قوات دولية في دارفور وتتحدث عن قوات أفريقية بدعم من الأمم المتحدة، فيما ترى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ضرورة نشر والشد والجذب جملة اجتماعات واتصالات وزيارات بين الحكومة

مختلطة» وليست قوات مختلطة ولم يهنا الشد والحذب الا بعد الاجتماع الذي تجرتين الرئيس عمر البشير والامين العام للامم المتحدة كي فون على هامش القمة العربية الاخيرة في العاصمة السعودية الرياض تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز والذي جسر الخلاف بين الطرفين ما سمح بعقد اجتماع بين الاطراف الثلاثة (الحكومة والامم المتحدة والاتحاد الافريقي) في اديس ابابا الاثنين الماضي والذي حدد تفاصيل الدعم الثقيل بالموافقة على كل مقترحات الدعم عدا تحفظ الحكومة السودانية على نشر طائرات هليكوبتر هجومية ضمن الدعم اللوجستي في الحزمة، غير انها وافقت عليها امس بعد ان اوضحت الامم المتحدة للهدف من نشر الطائرات كما طلبت الخرطوم في تحفظها عليها.

السودانية من ناحية ومبعوثين من الامم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي، انتهت كلها برفض الخرطوم نشر القوات الدولية، ولكن الخرطوم صارت تتحدث امام الضغوط المتصلة في الاسابيع الماضية عن «عملية مختلطة» تشمل قوات افريقية بقيادة افريقية ودعمًا قنيا ولوجستيا فقط من الامم المتحدة . واشهر الاجتماعات في هذا الخصوص ما جرى بين الرئيس عمر البشير والامين العام للامم المتحدة السابق كوفي امان في نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي على هامش اجتماعات القمة الافريقية في اديس ابابا، حيث اعلن امان على خلفية الاجتماع ان الخرطوم قبلت بنشر قوات مختلطة بين الامم المتحدة والاتحاد الافريقي، غير ان المسؤولين السودانيين قالوا فيما بعد ان الاتفاق تم على «عملية